

جرة قلم

مغارة علي بابا!



علي أحمد البغلي
Ali-albaghli@hotmail.com

لهذا السبب فقط، لأن الجمعيات والجامعات الأصولية من كل المذاهب لا يمتنون أو يؤثرون عليها، ولا تخشاهم هي أو تعمل لهم حساب! فالدكتورة أسيري بتبؤنها كرسي وزارة الشؤون ستفتح أبواب مغارات علي بابا الكويتية على مصراعيها، وهذا أكثر ما يخشاه ويتجنبه معظم أبناء الأصولية الكويتية، فمن غير ملايينهم الوافرة ستكون «طقتهم ببيزة»، كما يقول المثل الكويتي: أي سيظهرون بحجمهم الحقيقي.. وهذا هو أشد كوابيسهم رعباً! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والصحافية والإعلامية على توزير غدير أسيري بوزارة الشؤون، لأن الوزارة المذكورة تشرف على جمعياتهم الملايينية والتي غضت معظم حكوماتنا السابقة النظر عنها في جمعها الأموال من أهل الاحسان في الكويت وكيفية صرفها!

وهنا لا يسعنا إلا الرجوع الى مقال زميلنا أحمد الصراف المنشور في **القبس** 19 ديسمبر الجاري، الذي أعلمنا فيه عن سؤال برلماني للنائب الشاب النشط أحمد نبيل الفضل، وجهه لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخراً، تبين من الجواب أن ما يسمى الجمعيات الخيرية الكويتية التي تملأ شوارعنا ومناطقنا وحواريها تمكّن بعض منها من جمع أكثر من 720 مليون دينار، أي ما يقرب من ملياريين وثلاثمائة مليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية.. طبعاً لا أحد يدري أين صرفت هذه الملايين الطائلة ولا مقدار ما أخذ به بعض جامعوها منها!!.. على أساس أنهم «من القائمين عليها»! فغدير أسيري أثارت الضجة حول تعيينها

النائب، الشهير بنائب الاستجوابات «الفاشوشية» عند أول يوم من الاعلان عن تشكيل الوزارة أعلن عن عزمه تقديم 4 استجوابات دفعة واحدة! لرئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة ووزير الداخلية، ووزير المالية!

ولم يكتفِ سعادته بالتهديد بتلك الاستجوابات الثقيلة لوزراء، بعضهم يتعرّف على وزارته لأول مرة، وقرر أنه سيكون له «موقف» سياسي أزاح فيه الستار عن أسباب ضجة غير مبررة أثارت من البعض في الأحزاب الأصولية ضد توزير الدكتورة غدير أسيري لرأي منسوب اليها من 8 سنوات عما حدث بمملكة البحرين الشقيقة.

نائب الاستجوابات، وفق الطلب، «بط الجربة» عندما قال: «أنا من أشد المؤيدين لمغادرة الوزيرة الحكومة، وعليها ألا تستمر بمنصبها الحالي، لكونها تشرف على جمعيات النفع العام، وسيكون لنا موقف».. انتهى.

ونحن نشكر السيد النائب على صراحته ووضوحه وتبينه لغضب وعدم رضا القوى الأصولية وأبواقهم البرلمانية